



## بيان صحفى

٢٩ يونيو ٢٠٢٠

### وزيرا التعاون الدولي وقطاع الأعمال العام يبحثا مع مؤسسات تمويل دولية برنامج إعادة الهيكلة بالشركات وخطه توسعة شركة مصر للالومنيوم

عقدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، والسيد/ هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال العام، عبر الفيديو كونفرانس اجتماعا مع عدد من مؤسسات التمويل الدولية، حيث تم استعراض برنامج إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة والإصلاح الفنى وخطه التوسع فى شركة مصر للالومنيوم.

وحضر الاجتماع، ممثلين عن شركة مصر الالومنيوم، وكل من مارينا ويس، المدير الإقليمي لمكتب البنك الدولي فى مصر، ومالين بلومبرج، الممثل المقيم للبنك الأفريقي للتنمية فى مصر، ووليد لبادى، مدير مؤسسة التمويل الدولية فى مصر، وخالد حمزة، نائب رئيس المكتب الإقليمي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وممثلين عن بنك الاستثمار الأوروبي.

وشددت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، أن هذا الاجتماع ياتي تحت اطار منصة التعاون التنسيقي المشترك بين شركاء التنمية متعددى الأطراف والثنائين علي مستوي القطاعات المختلفة التي اطلقتها وزارة التعاون الدولي في ابريل الماضي والتي تهدف الي طرح المشروعات والخطط المستقبلية لكل قطاع من خلال الوزير المعني والتأكد من التكامل في العمل بين شركاء التنمية.

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، أن هذا الاجتماع فى إطار توطيد العلاقات وتعزيز التعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وشركائها في التنمية من مؤسسات التمويل الدولية، لتبادل الخبرات والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية التي تخدم برنامج إعادة الهيكلة بالشركات والإصلاح الفنى الذى تقوم به وزارة قطاع الأعمال العام، وخطه التوسع فى شركة مصر للالومنيوم.

وأشارت الوزيرة إلى تطلعها لتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص بجانب المؤسسات الدولية قصص نجاح تساهم فى تطوير الشركات المملوكة للدولة والتابع لقطاع الأعمال العام.



واستعرض السيد/ هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام، الإصلاحات الهيكلية في منظومة شركات قطاع الأعمال العام التابعة للوزارة، وإجراءات تحسين الحوكمة بها، كما تم بحث إمكانيات التعاون مع عدد من مؤسسات التمويل الدولية، في تمويل عدد من المشروعات ومن بينها، مشروع تحديث خلايا الإنتاج بشركة مصر للألومنيوم بطاقة ٢٥٠ ألف طن سنويا، بتكلفة تقديرية ١٣ مليار جنيه، حيث كان قد تم طرح مناقصة بين المكاتب الاستشارية العالمية لتحديد المواصفات الفنية المطلوبة للمشروع ودراسة جدوى كاملة وإعداد مستندات الطرح لاختيار مقاول عام للمشروع، علما بأن آخر موعد لتلقي العروض ١٥ يوليو المقبل.

وقالت مارينا ويس، مدير مكتب البنك الدولي في مصر: "يود البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية توجيه الشكر إلى الدكتورة رانيا المشاط ووزير قطاع الأعمال العام على الجمع بين شركاء التنمية لمناقشة أجندة إصلاح الشركات المملوكة للدولة، والتي تعد أيضًا عنصرًا رئيسيًا في تمكين استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص العمل".

وأشار وليد لبادي، مدير مؤسسة التمويل الدولية في مصر إلى أن إصلاح الشركات المملوكة للدولة، الذي يقوده الوزير هشام توفيق، يمثل عنصر حاسم في الموجة الثانية من الإصلاح الاقتصادي في مصر، موضحا أن الخطوات القوية التي قدمها وزير قطاع الأعمال في الاجتماع والتي تركز على الشفافية وحوكمة الشركات القوية وخلق فرص متكافئة لجميع المشاركين في القطاع ومشاركة القطاع الخاص، تعد حاسمة لنجاح إصلاح الشركات المملوكة للدولة، مؤكداً أن مجموعة البنك الدولي تتطلع إلى دعم إصلاح الشركات المملوكة للدولة ومشاركة القطاع الخاص من خلال تعزيز الدعم الفني وتعزيز تعبئة رأس المال الخاص".

وقالت مالين بلومبرج، الممثل المقيم للبنك الأفريقي للتنمية في مصر: "بعد عدة سنوات من الإصلاحات الاقتصادية الناجحة في مصر والتي ركزت على استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين سهولة ممارسة الأعمال بشكل عام، نشجع بشدة على رؤية إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص بما يساهم في تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وبالتالي النمو الشامل.

وأضافت: "قامت وزارة قطاع الأعمال العام بعمل هائل في إعداد خطط لإعادة هيكلة حوالي ٧٠ شركة مملوكة للدولة بطريقة تؤدي إلى تحسين أداء الشركات وكان الاجتماع الذي نظّمته وزارة التعاون الدولي وسيلة فعالة للغاية للحوار وإطلاع شركاء التنمية على المشاريع الحكومية ذات الأولوية".



وقال خالد حمزة، نائب الرئيس الإقليمي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر، إن البنك يدعم جهود وزارة قطاع الأعمال العام في خطة إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع التصنيع.

وزارة التعاون الدولي